



مركز البحوث  
الاستراتيجية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

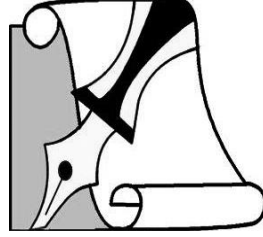
# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في فلسطين

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)

Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)

[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

**مدخل:**

كما كل عام يجدد أيار الأحزان، فمع منتصف أيار ٢٠١٨، اكتملت سبعة عقود تطوي صفحاتها من تاريخ القضية الفلسطينية، سُطرت مع بداية عقدها الثامن بالدم وتضحيات شعب يُقاتل وحده ضد آخر احتلال على وجه الأرض. غزّة بداية الشرارة التي أعلنت غضبها ضد نقل سفارة أميركا من "تل أبيب" إلى القدس المحتلة، فخرجت رفضاً لـ"صفقة القرن" والحصار، ومطالبة بالعودة.

ونقلت الولايات المتحدة سفارتها إلى مدينة القدس، على وقع "مجزرة الإثنيين الأسود" التي نفذتها إسرائيل في قطاع غزّة، وكانت شاهداً على نقل السفارة من تل أبيب، ليشهد القطاع أبشع مجزرة في ذكرى إعلان تأسيس ما تُسمّى "دولة إسرائيل"، فقتلت قوات الاحتلال وأصابت المئات. النضال السلمي في غزّة لا يتوقف وكذلك المقاومة المسلّحة، فضلاً عن جماهير غفيرة مؤمنة بحق العودة، تجمّعت في أسخن منطقة حدودية لمواجهة "إسرائيل" سلمياً.

تكشف ذكرى النكبة الـ ٧٠ عن حقيقة أن أكثر من ١٢ مليون فلسطيني مؤرّعين في بقاعٍ مختلفة من العالم، وتأتي في ظلّ إعادة الاعتبار للتيار الشعبي الغائب في المشهد الفلسطيني، وكذلك إثبات وجود الإرادة لدى الشعب، والتأكيد على الرغبة في العودة، وكدليلٍ على رمزيّة المسيرة وسلميّتها واستمراريتها، نصب الفلسطينيون خياماً في مناطق مُتفرّقة من الأراضي المُتاخمة للسك الحدودي الفاصل بين "إسرائيل" وقطاع غزّة، وحملت أسماء مدن وقرى فلسطينية مُهجّرة عام ١٩٤٨. ولرمزيّتها القوية، يعمل الاحتلال على إحراقها، فيبينها المقاومون الشبان من جديد، وهكذا يبقى الفرّ والكرّ على الحدود.

هكذا تبدو ذكرى النكبة هذه المرّة، حال نضال عامة، استطاعت إعادة الاعتبار للتيار الشعبي الغائب في المشهد الفلسطيني، وكذلك إثبات وجود الإرادة لدى الشعب، والتأكيد على الرغبة في العودة. وكدليلٍ على رمزيّة المسيرة وسلميّتها واستمراريتها، نصب الفلسطينيون خياماً في مناطق مُتفرّقة من الأراضي المُتاخمة للسك الحدودي الفاصل بين "إسرائيل" وقطاع غزّة،

وحملت أسماء مدن وقرى فلسطينية مُهجّرة عام ١٩٤٨. ولرمزيتها القوية، يعمل الاحتلال على إحراقها، فبينها المقاومون الشبان من جديد، وهكذا يبقى الفرّ والكرّ على الحدود، ومدى التحمّل والصمود، هو الفيصل في هذه المواجهة التي يرى البعض إنها تُمهّد لانتفاضة عارمة انتصاراً للقدس المُعتصبة.

وقد انشغلت الأوساط الإعلامية والدبلوماسية بالوضع الصحي للرئيس عباس، وسط مخاوف إسرائيلية من اليوم التالي، إلى جانب التسريبات عن قرب الإعلان عن صفقة القرن، وتقدّم الحلّ الإنساني على الحلّ السياسي بالنسبة لقطاع غزة، وسط موافقة الأطراف المعنية على هذا الخيار كونه محاولة لإبعاد خطر انفجار الأوضاع في غزة، وما لذلك من تداعيات خاصة على أمن العدو، الذي يطالب قاداته الأمنيين بضرورة التخفيف من الحصار وتقديم محفزات للقطاع تبعده عن الخيارات الصعبة.

### مسيرة العودة

شارك آلاف الفلسطينيين في مسيرات العودة الكبرى في عدّة مواقع على طول السياج الفاصل شرقي قطاع غزة، احتجاجاً على نقل السفارة الأمريكية من مدينة "تل أبيب" إلى القدس، وإحياء للذكرى الـ ٧٠ للنكبة. وأسفرت المواجهات يوم افتتاح السفارة في القدس يوم الاثنين ١٤-٥-٢٠١٨، عن ارتقاء ٦٢ شهيداً، فيما جرح أكثر من ٢٧٧١ آخرين، نتيجة التصدي العنيف للمسيرات من قبل قوات الاحتلال وهو ما استدعى شجباً دولياً واسعاً، وردود فعل واسعة. ويأتي نقل السفارة الأمريكية من "تل أبيب" للقدس تنفيذاً لقرار الرئيس الأمريكي، الذي حدّد الموعد ليتزامن مع الذكرى الـ ٧٠ لقيام "كيان العدو"، وهو تاريخ "نكبة" الشعب الفلسطيني. وكان الرئيس ترامب قد أعلن في ٦-١٢-٢٠١٧، "القدس عاصمة لإسرائيل"، وقرّر نقل سفارة بلاده إليها، ما أشعل غضباً في الأراضي الفلسطينية، وتنديداً إسلامياً وعربياً ودولياً.

وفي اليوم التالي الذي يصادف ذكرى النكبة ١٥-٥-٢٠١٨، استشهد مواطنان فلسطينيان وأصيب المئات في إطار المشاركة في فعاليات الذكرى الـ٧٠ للنكبة الفلسطينية، التي شملت مناطق الضفة الغربية والجليل وحدود قطاع غزة. وكانت مسيرة العودة وكسر الحصار انطلقت منذ تاريخ ٣٠ آذار ذكرى يوم الأرض وكانت ذروتها الاثني ١٤-٥-٢٠١٨، إحتجاجاً على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة.

### ١١٢ شهيداً وأكثر من ١٣ ألف إصابة:

أصدرت وزارة الصحة، إحصائية جديدة، حول اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي، على المشاركين السلميين في مسيرة العودة الكبرى، والتي انطلقت في الثلاثين من شهر آذار. وأكدت أنه منذ بدء مسيرات العودة وحتى ٢٠-٥-٢٠١٨، استشهد ١١٢ مواطناً، بينهم ١٣ طفلاً، أعمارهم أقل من ١٨ عاماً، وأصيب ١٣١٩٠ مواطناً بجروح مختلفة وحالات اختناق بالغاز، ومن بين الإصابات، ٢٠٩٦ طفلاً، و١٠٢٩ سيدة. وإن مجمل الإصابات ٧٦١٨ بجروح مختلفة و٥٥٧٢ اختناق بالغاز، فيما درجة الخطورة في الإصابات ٣٣٢ خطيرة، و٣٤٢٢ متوسطة، و٩٤٣٦ طفيفة.

وعن مكان الإصابة في الجسم، كانت ٥٠٢ في الرأس والرقبة، و٢٨٣ في الصدر والظهر، و٣٢٥ في البطن والحوض، و٩٣٨ في الأطراف العلوية، فيما ٣٢٥ إصابة في الأطراف السفلية، و١١١٧ أماكن متعددة.

وعن حالات البتر، فكان عددها ٣٢ حالة بتر في الأطراف منها، ١ في الأطراف العلوية، و٢٧ في الأطراف السفلية، و٤ في أصابع اليد.

وحول استهداف الطواقم الطبية، فقد استشهد مسعف في الدفاع المدني، ٢٢٣ إصابة بالرصاص الحي والاختناق بالغاز، و٣٧ سيارة إسعاف تضررت جزئياً.

### مسيرة العودة أحدثت اختراقاً دولياً :

شكّلت مسيرة العودة منذ انطلاق شرارتها في ٣٠ آذار الماضي تحدياً كبيراً للعدو، أمام الرأي العام الدولي، وأثبتت أن الاحتلال لا يحترم المواثيق الدولية التي كفلت للشعب المحتل حقّ التظاهر السلمي، وكشفت الغطاء عنه بمجزرتها البشعة التي اقترفتها على حدود غزة، حينما أطلقت الرصاص الحي المباشر على المتظاهرين. وأن الشعب الفلسطيني يتحرّك بشكلٍ سلميٍّ أعزل من السلاح ومدجّج بقرارات الشرعية الدولية التي تجيز له العودة لأرضه التي اقتلعت منها، فهناك ٧٠٥ قراراً للأمم المتحدة و٨٦ قراراً من مجلس الامن تعطي الشعب الفلسطيني الحق باستعادة ارضه، والاحتلال وافق على القرارين ١٩٢ و ١٨١ العودة الناجزة والسريعة، والشعب الفلسطيني يمارس حقه بعد ٧٠ عاماً ولا يزال مصراً على تحقيق أهدافه متسلحاً بالشرعية الدولية والحق الفلسطيني.

### استمرار مسيرة العودة

في الوقت الذي أعلنت حركة فتح "وصول مسيرات العودة إلى نهايتها عبر المسيرة الكبرى يومي ١٤ و ١٥ مايو"، أكدت الهيئة الوطنية العليا (المشكلة من الفصائل كافة) استمرار برنامج الفعاليات اليومي والأسبوعي في مخيمات العودة، وصولاً لمليونية الخامس حزيران. وأضافت حركة فتح: "لقد نجحت مسيرات العودة في التأكيد على رسائل الشعب الفلسطيني حول حقوقه ومواقفه الثابتة التي استشهد دونها الشهداء العظام، وأخرجت كل خصومه الذين راهنوا على تلاشيه وضياع حقوقه".

يُذكر أن أبرز الفصائل المشكلة للهيئة الوطنية العليا لمسيرة العودة أكدت على تواصل فعاليات المسيرة التي انطلقت في ٣٠ آذار الماضي تحت عنوان: "مسيرة العودة وكسر الحصار"، وذلك وصولاً لمليونية الخامس من حزيران الموافق لذكرى احتلال ما تبقى من فلسطين والمعروفة باسم "النكسة".

وأكدت الهيئة الوطنية العليا لمسيرة العودة وكسر الحصار، استمرار فعاليات مسيرات العودة وكسر الحصار دون تراجع، مشيرةً إلى أن المحطة المقبلة ستكون "مليونية القدس" في يوم

الخامس من حزيران القادم، تزامناً مع الذكرى الـ ٥١ لاحتلال القدس، ويوم القدس العالمي في ٨-٦-٢٠١٨، مع الحفاظ على سلميتها، وأنه سيكون هناك برنامج يومي للفعاليات خلال شهر رمضان المبارك، وستشمل المحافظات الخمس، ودعت المواطنين للمشاركة في الفعاليات اليومية.

وحملت اللجنة الإدارة الأميركية والاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن المجزرة بغزة، داعيةً إلى تقديم شكاوى ضد قادة الاحتلال في محكمة الجنايات الدولية كمجرمي حرب، كما أعلنت أنها رفضت استلام أدوية ومساعدات طبية من الاحتلال الذي يحاول تحسين صورته السوداء أمام العالم.

من جهته أكد مسؤول حركة حماس في قطاع غزة يحيى السنوار أن فصائل المقاومة ستواصل مسار المقاومة الشعبية السلمية ومسيرات العودة، لمواجهة آلة البطش الإسرائيلي، محذراً من أن صبر المقاومة على جرائم الاحتلال الإسرائيلي والحصار على غزة لن يطول، موضحاً أن الحركة تبذل كل ما تستطيع لكي لا تنزلق المقاومة السلمية إلى عمل مسلح. واعتبر أن "المسيرة حققت العديد من الأهداف أيضاً، أبرزها تحريك ملف الحصار ومناقشته على طاولات العديد من الجهات الدولية والبلدان"، وأشار إلى أنه "منذ مطلع شهر آذار الماضي، عُقدت اجتماعات كثيرة في أنحاء عدة بالعالم عن الأزمة الإنسانية بغزة وكسر الحصار".

ولفت إلى أن مصر "أكدت فتح معبر رفح، والتخفيف من معاناة غزة دون اشتراط منع الفلسطينيين من النزول للاحتجاج على حدود القطاع"، وأضاف أن المصريون أكدوا بصورة واضحة أنهم يدعمون حق شعبنا في النضال وحق العودة، وأكدوا حرصهم ألا تنزلق هذه المسيرات إلى مواجهة عسكرية مسلحة".

وقال إن حماس أوصلت رسائل إلى وسطاء إقليميين ودوليين أن صبر المقاومة الفلسطينية لن يطول على استمرار الحصار محذراً من تدرج الموقف نحو مواجهة مسلحة، مؤكداً أن حركة حماس تبذل كل ما تستطيع كي لا تنزلق المقاومة السلمية إلى عمل مسلح".

والشعب الفلسطيني اختار مسار المقاومة الشعبية والحراك السلمي لأن الظروف أوجبت عليه هذا الخيار في هذه المرحلة بالذات، لافتاً إلى أن ذلك لا يعني التخلي عن الخيارات الأخرى، مضيفاً "في جعبة شعبنا الكثير من الخيارات الأخرى، وخيار المقاومة المسلّحة لا يزال موجوداً على الطاولة".

ونفى قائد حركة "حماس" أن تكون هناك أيّة اتفاقات بين الحركة والقاهرة لوقف الحراك ومسيرات العودة، وتابع "هذا الحراك مستمرّ حتى يحقق شعبنا أهدافه كاملة .. وعلى رأسها فك الحصار مرة واحدة وإلى الأبد".

من جهةٍ أخرى نفى عضو المكتب السياسي لحركة (حماس) محمود الزهار، صحّة ما أوردت وسائل إعلام العدو حول وجود تفاهات بين حماس والاحتلال بوساطة مصرية لمنع تصعيد فعاليات مسيرات العودة الكبرى. وأوضح الزهار أن ما جرى تداوله محض كذب وافتراء، ولا أساس له من الصحة، وما فعله الاحتلال وتصعيده ضد المتظاهرين العزل دليل على عدم وجود أي تفاهات لتهدئة الجماهير التي خرجت تطالب بالعودة وكسر الحصار، ومسيرات العودة مستمرة، ولا بد لها أن تستمر.

وأضاف الزهار، أن مصر وعدت بفتح المعابر وإدخال البضائع، متابعا: "هذا الكلام الأخير الذي سمعناه، وباقي الدول العربية ليست مهتمة بالقضية الفلسطينية ولا بحصار غزة"، وأشار إلى أن مسيرات العودة وكسر الحصار المتواصلة تحوي إيجابيات لا حصر لها، وحققت إنجازات عديدة منها إعادة القضية الفلسطينية وقضية اللاجئين على أجندة السياسة الدولية والإقليمية والمحلية، وإعادة حشد الشعب الفلسطيني؛ الذي وضع عبر المسيرات مزيداً من العقبات أمام (صفقة القرن).

وتسببت في استنزاف العدو على تخوم قطاع غزة، واستطاعت أن تبتّ الرعب في قلوب المستوطنين المتواجدين في فلسطين، وحوّلت من جديد قطاع غزة إلى مركز للاحتكاك بين الجماهير الفلسطينية وكيان الاحتلال، مشيراً إلى أنّ انتقال مسيرات العودة بالزخم الموجود في غزة إلى الضفة المحتلة والقدس والمدن المحتلة عام ١٩٤٨ سيتسبب بإرباك حقيقي للاحتلال.



وتابع: "شعبنا الفلسطيني أبدع في مواجهة الاحتلال من خلال مسيرات العودة وبأدوات بسيطة مثل الكوشوك الذي اضطر أمامه جيش الاحتلال لنقل المستوطنين إلى أماكن بعيدة عن غزة خوفاً من إصابتهم بالسرطانات المحتملة، واستطاع شعبنا أن يُبدع في حرق آلاف الدونمات الزراعية من خلال الطائرات الورقية المذيلة بالمواد المشتعلة، واستطاع الشعب الفلسطيني بتلك الأدوات، أن يستنزف العدو بشكلٍ كبيرٍ على تخوم غزة".

على **صعيد العدو** اعترف متحدّث باسم جيش الاحتلال، بأن حركة حماس وجّهت "ضربة قاضية" لإسرائيل على مستوى العلاقات العامة، بعد فشل الاحتلال في تجنّب إصابة عدد كبير من الفلسطينيين، خلال مسيرة "مليونية العودة"، جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده الضابط جوناثان كونريكوس، أمام الجالية اليهودية بالولايات المتحدة، بحسب موقع "واينت"، وقال إن "حماس وجّهت لنا ضربة قاضية في العلاقات العامة الدولية"، وأضاف أن "وسائل الإعلام الدولية رصدت حالات قتل المتظاهرين على حدود غزة"، وأشار إلى أن ذلك "أظهرت فشل الجيش في تحقيق هدفه بعدم إصابة عدد كبير من الفلسطينيين".

وزعم أن الجيش كان يهدف لـ "حماية المستوطنات المحاذية لقطاع غزة، وتجنّب إصابة عدد كبير من الفلسطينيين"، مضيفاً "إلا أن الجيش لم يفلح في الشق الثاني". وتابع "لقد أوقعنا ظلماً كبيراً، جزء من هذا هو خطئنا، لم نتمكّن من نقل الرسالة التي دافعنا عنها بعدم قتل المدنيين، لذا فاز الجانب الفلسطيني بالحملة الإعلامية بالضربة القاضية".

من جهته قال آفي ديختر، رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، إن "انتهاء الجولة الحالية من مسيرات العودة الفلسطينية في قطاع غزة لا يعني أن تشعر "إسرائيل" بالراحة الكاملة، فهناك ما زال أربعة أيام جمعة خلال شهر رمضان، وفي نهايته يبدأ فصل الصيف". وأضاف أن "توجّه حماس كان يقضي بإشعال الضفة الغربية أسوة بقطاع غزة، لأن ذلك من

شأنه اندلاع المواجهات في المسجد الأقصى، لأنه لو سقط شهيد واحد هناك فإنه سيشعل انتفاضة جديدة".

وأوضح ديختر، أن "السيناريو الأسوأ الذي كان استعداد له جيش الإحتلال تمثّل في فقدانه السيطرة على الجماهير الفلسطينية المحتشدة لاقتحام الجدار الحدودي، لأنهم لو نجحوا في الوصول لأي تجمّع استيطاني، فإن العملية العسكرية ستكون مختلفة كلياً، ولو تمكّن الفلسطينيون من التقدم مئات الأمتار داخل التجمع الاستيطاني فستحدث صورة مغايرة، في اللغة العربية يسمونها "فرعة"، بحيث يتوافد آلاف المتظاهرين إلى تجمّع استيطاني، وهم يفعلون فيه كل شيء".

وزعم أن "قطاع غزة كيان معادٍ، لأننا منذ ٢٠٠٥ حين انسحبنا منها لم نعد هناك، ليس لنا مصلحة أو سبب للرجوع إليها، لكننا نريد أن نضمن أنها لن تتحول محطة للمنظمات المسلحة وتمتلك قدرات عسكرية".

وختم بالقول: "هذه الجولة من المسيرات ربما تكون انقضت، لكن هناك احتمال بأن تتجدّد خلال الأسابيع القادمة، لا سيّما بعد الخروج من صلوات الجمعة باتجاه الحدود، وفرضية أن تتكاثر الأعداد من صفر إلى آلاف قوية ومتوفرة".

بن كسيبت، الكاتب السياسي بصحيفة معاريف، قال إن "قدرة إسرائيل بعدم تمكين الفلسطينيين من تحقيق تطّعاتهم باجتياز الجدار الحدودي قد تكون مؤقتة، لأنه من دون أفق سياسي معهم فإن الانفجار القادم في الطريق، ويتحمّل المستوى السياسي في إسرائيل عدم القدرة على تحويل الإنجاز الميداني لمحصلات سياسية". وأضاف، في مقالة له، أن "حماس كانت تعدّ لاقتحام خط الهدنة، أو السيطرة على أي من المواقع العسكرية، لم يحصل ذلك، حتى أن جندياً واحداً لم يصب، فيما الأشقاء في الضفة الغربية لم يهبوا للمساعدة، والعالم العربي منشغل بمشاكله، يرسل إدانات خجولة، فيما غزة وحدها تواصل المعاناة".

وأكد أن "كل ذلك يتطلب تحركاً من المستوى السياسي في إسرائيل، لأن العملية السياسية بنظر الكثير من دوائر صنع القرار الإسرائيلي تعدّ كارثة بجد، مع أن الفلسطينيين في غزة ذهبوا للمصالحة مع فتح على أساس أنها خطة "أ"، لكنها حين فشلت توجهوا للخطة "ب"، وهي مسيرات العودة، وحين وصلت ما يشبه الطريق المسدود، يطرح السؤال: هل هناك خطة "ج"، لا يبدو ذلك، إلا إن كان المقصود تجدد إطلاق القذائف الصاروخية، أو تنفيذ عمليات مسلحة ضد أهداف إسرائيلية، أو الانتظار لتحقيق الانفجار القادم، الذي سيكون أسوأ من سابقه".

وأضاف: "في ظلّ عجز المستوى السياسي الإسرائيلي عن استثمار ما حصل على الحدود مع غزة، فإننا أمام تجدد لهذه المظاهرات، على أن تكون حصيلتها ليس ستين شهيداً فلسطينياً فقط، بل ستمئة".

### تنديد دولي واسع بقمع الاحتلال لمسيرة العودة

لاقى الأسلوب القمعي العنيف لقوات الاحتلال في مواجهة المسيرات السلمية تنديداً دولياً واسعاً تجسّد في عدد من القرارات والمواقف التي اطلقت ضد جرائم الاحتلال.

### مجلس حقوق الانسان

من جهته مجلس حقوق الإنسان في جلسته الطارئة ٢٨، أصدر قراراً بأغلبية الأصوات، يُدين الجرائم الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، ويُطالب بإرسال لجنة دولية للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، وعدوانها على الشعب الفلسطيني أثناء ممارسته حقّه في الاحتجاج السلمي، وأدان قرار "الاستخدام غير المتناسب والعشوائي للقوة من جانب قوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان

والقرارات ذات الصلة"، وطالب القرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن توقف فوراً وبشكل تام حصارها غير القانوني لقطاع غزة المحتل، الذي يرقى إلى العقاب الجماعي بالسكان المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك من خلال فتح المعابر بصورة فورية ومستمرة وغير مشروطة لتدفق المساعدات الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص، بما يتفق مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

كما قرّر المجلس إيفاء لجنة دولية مستقلة للتحقيق على وجه الاستعجال، يعينها رئيس مجلس حقوق الإنسان، للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما في قطاع غزة التي بدأت في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، سواء قبل أو أثناء أو بعد، لإثبات الحقائق والظروف، بما في ذلك الانتهاكات التي قد تصل إلى حدّ جرائم الحرب وتحديد المسؤولين عنها، لتقديم توصيات، لا سيما بشأن تدابير المساءلة، كل ذلك بهدف تجنب الإفلات من العقاب ووضع حدّ له وضمان المساءلة القانونية.

وهاجم رئيس وزراء الاحتلال "بنيامين نتنياهو"، قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الجمعة إرسال فريق دولي متخصص في جرائم الحرب إلى غزة. وفي تعليقه على القرار، قال أن "مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة منافق ومنحاز ويهدف فقط للمساس بإسرائيل، وتقديم الغطاء للإرهاب" حسب زعمه. وإن "إسرائيل ترفض بشدّة القرار الصادر عن أغلبية مُعادية لإسرائيل، والذي ستكون نتائجه (لجنة التحقيق) معروفة مُسبقاً".

## منظمة التعاون الإسلامي

طالبت قمة منظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول، المؤسسات الدولية بتشكيل لجنة تحقيق دولية حول الأحداث الأخيرة التي شهدتها حدود قطاع غزة، وإرسال قوة دولية لحماية

الفلسطينيين. وطالبت مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، بتكثيف الجهودها من أجل وضع ذلك على أجندة المؤسسات الدولية المذكورة في أسرع وقت.

ودانت الممارسات الإجرامية التي نفذها الاحتلال تجاه شعب فلسطين الأعزل الذي كان يستخدم حقّه في التظاهر السلمي ضد الاحتلال غير الإنساني وغير القانوني. وجدّدت القمة التأكيد على كون القدس عاصمة فلسطين الأبدية، كذلك جدّدت القمة رفضها لقرار ترامب واصفةً إياه بـ"غير المشروع"، والذي اعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، واعتبرته باطلاً بموجب القانون.

وقد بدأ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ببحث مشروع قرار تقدّمت به الكويت وينصّ على نشر بعثة دولية في فلسطين ستكون معنيّة بحماية المدنيين الفلسطينيين من الإعتداءات "الإسرائيلية".

### مبعوث الأمم المتحدة الخاص

قال مبعوث الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف، أن أحداث غزة كانت أكثر الأيام دموية عن سابقتها، مؤكداً أنه لا يوجد أي مبرر للقتل الذي حدث، ودعا خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي، المجتمع الدولي للتحرك لوقف عملية القتل التي تحدث للمتظاهرين لعدم نشوب حرب جديدة.

وندّد بكافة الأعمال التي أدّت لمقتل العشرات في غزة خلال الأسابيع الأخيرة، قائلاً أن "لا مبرر لكل ذلك ويجب معاقبة المسؤول عن ذلك كله". وأكد ملادينوف أن الأوضاع الإنسانية تزداد صعوبة في قطاع غزة بفعل قطع رواتب الموظفين من قبل السلطة الفلسطينية معتبرا ان القادة الفلسطينيين خانوا غزة.

### ٢٦ منظمة دولية تُطالب بالتحقيق

طالبت ٢٦ منظمة دولية، المجتمع الدولي، الضغط على إسرائيل بشكلٍ فاعل، لإنهاء حصارها لقطاع غزة بشكلٍ فوري، والعمل على إنهاء الاحتلال المستمر للأراضي الفلسطينية، "باعتباره يشكّل أساساً لاستمرار النزاع وتصاعد العنف في المنطقة".

وأكدت المنظمات الدولية أن الاحتلال استخدم الرصاص المتفجّر وسياسة القوة المفرطة تجاه المتظاهرين على حدود قطاع غزة.

وطالبت الاحتلال بأن يتم تضييق نطاق استخدام السلاح الناري إلى أبعد حد وفي أقصى حالات الضرورة التي لا يمكن التقلّت منها، وفق ما نصّت عليه قواعد القانون الدولي المعروفة في هذا السياق.

وناشدت المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل بشكلٍ فاعل للعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية، باعتباره يشكل أساساً لاستمرار النزاع وتصاعد العنف في المنطقة.

ومن هذه المنظمات: المرصد الأورومتوسطي، والاتحاد الدولي للحقوقيين، ومركز جنيف الدولي للعدالة، ومنظمة صحافيون من أجل حقوق الإنسان، ومنظمة "De-Colonizer" في "إسرائيل"، والمنظمة الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، ومركز القانون الدولي الإنساني - ليبيا، ومنظمة سام للحقوق والحريات - جنيف، والمركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب، وجمعية معهد تضامن النساء الأردني".

وقالت أنه وفق التحقيقات والمتابعات التي قامت بها المنظمات، فإن السلوك العام للمتظاهرين على حدود قطاع غزة اتّسم بالسلمية، ولم يُشكّل المتظاهرون، بما في ذلك أولئك الذين تمّ استهدافهم من قبل قوات الاحتلال، أي خطر حقيقي يستدعي قتلهم أو التعامل بالقوة المفرطة معهم.

**منظمة "بتسليم" الحقوقية**

ذكرت منظمة "بتسليم" الحقوقية اليسارية، أن الاحتلال بات يستهتر بشكلٍ مروّع بحياة البشر من خلال إقدام الجيش، بأوامر من كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين، على إطلاق الرصاص الحيّ ضد الفلسطينيين في الميدان، كحلٍّ وحيدٍ ينفّذه لمواجهة المسيرات على حدود غزة.

وقالت المنظمة إن "إسرائيل على معرفة مسبقة بالمظاهرات التي جرت على حدود غزة، وقد كان لديها متسع كافٍ من الوقت لإيجاد وسائلٍ لمجابهتها، دون استخدام النيران الحية". ودعت المنظمة إلى وقف قتل المتظاهرين الفلسطينيين فوراً، داعيةً الجنود في الميدان إلى رفض الانصياع لأوامر مخالفة بوضوح للقانون والامتناع عن إطلاق النيران.

### الأحزاب الأوروبية

وفي أثنائها أصدرت الأحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية، بياناً مشتركاً وقّعه (٤٩) حزبا، أدانت فيه بشدّة المجزرة المروّعة التي اقترفها جيش الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، كما أدانت نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس المحتلة، وجدّدت رفضها لسياسات وممارسات دولة الاحتلال الاسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية ضد الشعب الفلسطيني، وأكّدت على دعمها الكامل لنضاله وحقوقه الوطنية.

### الجامعة العربية

طالب الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب في القاهرة ب"تحقيق دولي ذي صدقيّة في جرائم الاحتلال الاسرائيلي".

### مجلس الأمن

عطّلت الولايات المتحدة إصدار بيان من مجلس الأمن الدولي يدعو إلى إجراء تحقيق مستقلّ في الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المتظاهرين الفلسطينيين العزل

في قطاع غزة أثناء احتجاجهم السلمي على قرار نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس المحتلة.

### إيسيسكو

أكدت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "إيسيسكو" أن ما تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المتظاهرين السلميين شرق قطاع غزة يُعدّ جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. وأدانت "الإيسيسكو" بشدّة، قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بقتل وجرح المئات من الفلسطينيين العزل المشاركين في مسيرات العودة الكبرى.

### الإحالة الى الجناية الدولية

قال وزير الخارجية والمغتربين رياض المالكي، أن الإحالة التي قُدمت إلى الجناية الدولية، باسم الشعب الفلسطيني، هي ممارسة لحق وواجب دولة فلسطين، كدولة طرف في ميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، في أن تحيل لمكتب المدعية العامة أدلة متعلّقة بجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وذلك بهدف التحقيق، وخدمة لمبادئ العدالة، والمساءلة، ومنعاً لإفلات المجرمين من العقاب، ورادعاً لسلطات الاحتلال عن ارتكاب المزيد من الجرائم بحق شعبنا الفلسطيني ومقدراته.

وأشار إلى أنه وفي ظلّ جسامه وتصاعد الجرائم الإسرائيلية المرتبطة بالمنظومة الاستيطانية، فإنّه من واجبنا كدولة طرف في ميثاق روما الأساسي، أن نسلك السبل كافة، القانونية والسياسية المتاحة لحماية الشعب الفلسطيني وأرضه، بما في ذلك الوسائل والآليات المتاحة في إطار ميثاق روما الأساسي لتعجيل بفتح التحقيق. وإن دولة فلسطين تسعى لتحقيق العدالة والانصاف وليس الانتقام، وتحقيق المساءلة والمحاسبة، وذلك وفق التزامها تجاه شعبنا الفلسطيني، وإن سعينا لتحقيق العدالة يأتي استكمالاً لالتزامنا بالتوصّل لحلّ سلمي للصراع المستمر مع إسرائيل، والمنبثق عن استمرارها باحتلال الأرض الفلسطينية، بما في ذلك القدس



الشرقية، إذ تعتبر العدالة بمثابة ركن أساسي لأي سلام قابل للحياة، والتخلي عن ضحايا جرائم الاحتلال من شأنه تقويض أي جهود تبذل لتحقيق السلام، وهو ما ترى دولة فلسطين أن إحالاتها للمحكمة الجنائية الدولية من شأنها تعزيزه.

وتعقياً لتسليم الإحالة إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية، فاتو بنسودا، في لاهاي، أكد رئيس اللجنة الوطنية العليا المسؤولة عن المتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية صائب عريقات، أن فلسطين تقوم بواجبها الأصيل والمشروع في تكريس الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقّه في تقرير مصيره. وإن "توظيف وسائل وأدوات الشرعية الدولية، لإحقاق هذه الحقوق ومواجهة الاحتلال من خلال اللجوء إلى الهيئات والمؤسسات الدولية، وعلى رأسها المحكمة الجنائية الدولية للحصول على حماية القانون الدولي، ينسجم مع الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، اللذين يعتبران من أهم مقاصد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته".

وأضاف: "في ضوء الحصانة وغياب المساءلة الدولية لسياسات الاحتلال، وتمادي المستوى الإسرائيلي الرسمي باتخاذ قرارات سياسية مدروسة لإلغاء الوجود الفلسطيني، وإمعانه في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بدأها في الضفة الغربية والقدس المحتلة وتوجّها في عدوانه الآثم على قطاع غزة الذي حصد حياة مئات الأبرياء من أبناء شعبنا المدنيين والعزل". مبيّناً أن توجّه القيادة الفلسطينية هو بسبب الجريمة الكبرى المتمثلة بالاحتلال، والاستناد إلى قوة الحق الوطني والقانوني في ترسيخ وجود شعبنا، ولحماية حقوقه من أجل تحقيق العدالة وردع الاحتلال، ومساءلة مجرميه ورفع الحصانة عنه وعزله عن المنظومة القانونية والدولية والإنسانية.

### نقل السفارة الأمريكية للقدس

بيّنت معطيات وزارة الخارجية الإسرائيلية أن إسرائيل وجّهت الدعوة لـ ٨٦ دولة لحضور حفل افتتاح السفارة الأميركية في القدس المحتلة، إلا أنّ ٣٢ دولة منها تعهّدت بالمشاركة في

الاحتفال، بيد أنه تبيّن على أرض الواقع أن عدد الدول لم يتجاوز ٢٢ دولة، وغالبيتها من دول أفريقيا وأميركا اللاتينية.

وبحسب المعطيات التي كشفتها الخارجية الإسرائيلية، بناء على طلب صحيفة "هآرتس"، فإن دول الاتحاد الأوروبي لم تشارك في الاحتفال، باستثناء النمسا وهنغاريا ورومانيا وتشيكيا. وبحسب القائمة النهائية لوزارة الخارجية، فإن باقي الدول هي: غواتيمالا وباراغواي وهندوراس والبوسنة وجورجيا ومكدونيا وميانمار (بورما) وأنغولا والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية الكونغو والدومينيكان وأثيوبيا وكينيا ونيجيريا ورواندا وزامبيا وتنزانيا. أما باقي دول الاتحاد الأوروبي فقد قاطعت الاحتفال.

وتبيّن أيضا أن القائمة السابقة تضمّنت دولاً أخرى تعهّدت بالمشاركة في الاحتفال، وهي ألبانيا وساحل العاج والسلفادور وبنما وبيرو والفلبين وصربيا وجنوب السودان وتايلاند وأوكرانيا وفيتنام، إلا أنها لم تشارك، بل إن بعض هذه الدول نفت لصحيفة "هآرتس" أن تكون قد صادقت على مشاركتها في الاحتفال، وأكدوا عدم مشاركتهم، مثل صربيا وفيتنام وبيرو والسلفادور وساحل العاج.

وكان من اللافت غياب ممثلي روسيا والهند واليابان، الذين احتفلوا منذ فترة قصيرة بلقاءات مع رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، وألقوا خطابات تحدثت عن تطوير العلاقات مع إسرائيل.

يذكر في هذا السياق أنه في أعقاب مشاركة النمسا وهنغاريا ورومانيا وتشيكيا في افتتاح السفارة، فإن السلطة الفلسطينية أعلنت، استدعاء سفرائها من هذه الدول.

وقالت الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، فيديريكا موغيريني، إن قرار الولايات المتحدة بنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس "خطوة لا نعتبرها حكيمة ونحن لا نشاركها ولا نتبعها". وأضافت موغيريني: "موقفنا من القدس لا يزال كما هو وموحد، ونعتقد أنه يجب تحديد الوضع من خلال المفاوضات، والنتيجة الواقعية التي يجب أن

تكون القدس عاصمة لكل من إسرائيل ودولة فلسطين.. ونعتقد أن الخيار الواقعي الوحيد هو خيار الدولتين".

### وزير بريطاني يوجه انتقاداً نادراً لواشنطن

قال "أليستير بيرت" وزير شؤون الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية، إنه ينبغي للولايات المتحدة أن تظهر فهماً أكبر للأسباب الجذرية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وقال ذلك خلال جلسة بالبرلمان، بشأن افتتاح السفارة الأمريكية في القدس واستشهاد عشرات الفلسطينيين بنيران قوات الاحتلال خلال احتجاجات على حدود قطاع غزة. وقال بيرت: "ستظل الولايات المتحدة جزءاً محورياً مما ينبغي عمله في إسرائيل لكنها تحتاج لإدراك أكبر لبعض القضايا الكامنة".

وعارضت بريطانيا قرار الرئيس الأمريكي نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، شأنها شأن كل الدول الأخرى وخاصة معظم الحلفاء الغربيين. وخلال جلسة البرلمان، ندد الكثير من النواب باستخدام إسرائيل الذخيرة الحية ضد المحتجين، ووجه بعضهم انتقادات قوية للسياسة الأمريكية وقالوا إنه ينبغي إلغاء زيارة ترامب لبريطانيا المقررة في تموز القادم.

وتعتبر بريطانيا صداقتها مع الولايات المتحدة "علاقة خاصة"، ونادراً ما تنتقد واشنطن علناً، وحظيت العلاقة بأهمية إضافية بالنسبة لندن مع استعداد المملكة المتحدة للانفصال عن الاتحاد الأوروبي.

من جهته، وزير الدولة الأردني لشؤون الإعلام، الدكتور محمد المومني، أوضح أن موقف الأردن ثابت في الرفض المطلق لنقل أي سفارة معتمدة لدى إسرائيل إلى القدس، حيث إنّه إجراء أحادي باطل لا أثر قانونياً له، ويدينه الأردن، كما ترفضه معظم دول العالم، وظهر ذلك واضحاً

في تصويت ١٢٨ دولة ضدّه في الجمعية العامّة للأمم المتّحدة، وفي تصويت مجلس الأمن، حيث عارضته غالبية الدول الأعضاء.

وذكر أنه من واجب الدول أن تسعى إلى دعم قرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة والشرعيّة الدوليّة بشأن القدس والقضيّة الفلسطينيّة، لا أن تبادر بانتهاكها والتشجيع على استمرار الاحتلال والعنف والفوضى، مطالباً بالالتزام بقرارات الشرعيّة الدوليّة، خصوصاً قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ الذي يطلب من جميع دول العالم الامتناع عن نقل سفاراتها لدى إسرائيل إلى القدس.

واعتبر المومني أنّ القدس الشرقيّة مدينة محتلّة بموجب قرارات الشرعيّة الدوليّة، وأحكام القانون الدولي، وأيّ عبث أو مساس بالوضع القائم، يعني استفزازاً لمشاعر المسلمين والمسيحيين في جميع أنحاء العالم.

### المصالحة الفلسطينية

أكدت حركة "حماس" تمسّكها بالمصالحة الوطنية كخيار استراتيجي للشعب الفلسطيني، برعاية مصرية، وأن "المضيّ في المصالحة يستوجب أولاً إلغاء المجلس الوطني الذي انعقد في المقاطعة والذهاب إلى مجلس وطني جديد برعاية دولة عربية، واقترحت مصر لذلك". وأن "المطلوب تشكيل مجلس وطني على أسس ديمقراطية ووفق مخرجات اجتماعات بيروت واتفاق القاهرة للعام ٢٠١١"، وأن "المصالحة تستوجب رفعاً فورياً للعقوبات التي فرضتها السلطة على قطاع غزة". وأن "تأسيس المصالحة على اتفاق العام ٢٠١١ يعني عملياً تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة لها مهمات محددة، على رأسها الانتخابات، وإغاثة غزة وترتيب الأوضاع الأمنية والاجتماعية في القطاع والضفة وإنهاء الانقسام". وأضافت: "هذه الحكومة نحن مستعدون أن

ندعمها ونمكنها ثم بعد ذلك نذهب إلى الانتخابات، ونحن في النهاية مع الشراكة بين الأغلبية والأقلية".

وكان المجلس الوطني الفلسطيني قد عقد أواخر نيسان الماضي في مدينة رام الله، في أول اجتماع عادي له منذ ٢٢ عاماً، وسط مقاطعة كل من حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، والجهة الشعبية لتحرير فلسطين، كما عارضت شخصيات وقوى سياسية كثيرة انعقاد المجلس الوطني في ظل الاحتلال، ودون توافق بين الأطراف الفلسطينية على برنامجه ومقرراته. ومعلوم أن المجلس الوطني، هو أعلى سلطة تشريعية تمثل الفلسطينيين داخل وخارج فلسطين، ويتكون من ٧٥٠ عضواً وفق كوتا يتفق عليها فصائلياً مع رئاسة المجلس الوطني.

يحيى السنوار مسؤول حماس في غزة، تحدّث عن استمرار حالة الانقسام والإجراءات العقابية والأزمة الإنسانية في قطاع غزة، قائلاً إن الشعب الفلسطيني بدل أن يدخل في المناكفات الداخلية ذهب إلى المسار الثوري من خلال مسيرات العودة وكسر الحصار. وعن مسألة تأمين رواتب الموظفين في قطاع غزة وتعثّر المصالحة، كشف أنه خلال الفترة الأخيرة استلمت الإدارات والوزارات المعنية في القطاع، البضائع الواردة من الجانب المصري لتدفع من خلال الجباية المتحصّلة عليها رواتب الموظفين.

وحماس ليست بصدد اتخاذ أيّة إجراءات دراماتيكية باتجاه المعابر في الفترة الحالية، حيث أن لا زال الباب مفتوحاً أمام مشاريع الحوار الوطني الفلسطيني بالرغم مما حصل في ٣٠ نيسان الماضي، وإن "حماس" بابها مشرّع لعمل وطني مشترك وموحد يتم الالتقاء خلاله في مجلس وطني توحيدي.

### خطة ترامب (صفقة القرن)

نقلت وكالة "أسوشيتد برس" الأميركية عن مسؤولين أميركيين، بأن واشنطن تنوي الإعلان رسمياً عن "صفقة القرن" لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في منتصف أو أواخر الشهر

القادم، (بعيد انتهاء شهر رمضان)، إلا أنهم عادوا وأكدوا أن هذا التوقيت "قابل للتغيير، نظرا لتطورات الأوضاع في المنطقة".

ونقل موقع "ديبكا" عن مسؤولين كبار في واشنطن و"تل أبيب" تأكيدهم أن خطة ترامب ستعلن منتصف الشهر المقبل، حتى لو أن الفلسطينيين رفضوا خطوطها العامة في البداية لكن الخطة بكامل بنودها ستعرض في حزيران القادم.

وقال الموقع: "خمسة مسؤولين في الإدارة الأمريكية أبلغوا الإعلام بذلك، وأن تعليمات كانت صدرت لجاريد كوشنر، صهر ترامب، وغرينبلات مستشاره لشؤون المفاوضات، بأن يجملا الخطة لإطلاقها يوم افتتاح السفارة في القدس، لكن عقبات حالت دون ذلك، في حين أن الرئيس الأمريكي ناقش الخطة مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان والإماراتي محمد بن زايد وأمير قطر تميم بن حمد والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وكذلك مع رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو".

وعن نية الإدارة الأميركية تقديم خطتها الشهر القادم، أوضح **عزام الأحمد** أن صفقة القرن انتهت بلا رجعة، حتى وإن قامت واشنطن بإعلانها لأنها هي شريكة في العدوان على شعبنا وحقوقه الوطنية وغير مؤهلة لطرح أي مبادرات سياسية.

وتشير تقارير دولية، إلى أن ما اصطلح عليها "صفقة القرن" تقع في ٣٥ صفحة، وعلم بها الجانب الفلسطيني بالكامل، وعلقت السلطة عليها بالقول ان هذه الصفقة للحل "لن تجد فلسطينيا واحدا يقبل بها"، وتقضي الخطة، باقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، فوق نصف الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، من دون القدس، والبدء بإيجاد حلول لقضية اللاجئين.

كما تقتضي "صفقة القرن" بأن يقوم الفلسطينيون ببناء "قدس جديدة" لهم في قرية أبوديس، وعلى أراضي القرى والتجمعات السكانية القريبة من مدينة القدس القديمة التي تضم المسجد الأقصى وكنيسة القيامة، وإنشاء ممر من أبوديس عبر الجدار الفاصل من أجل أداء الصلوات في المسجد والكنيسة.

وفي القدس ستنتقل الأحياء العربية إلى سيادة الدولة الفلسطينية عدا البلدة القديمة التي ستظل تحت السيادة الإسرائيلية، وستعلن أبو ديس عاصمة لفلسطين، وبخصوص الأماكن الدينية الإسلامية، فستتقاسم الأردن وفلسطين السيادة الدينية عليها، وستلحق غزة بالدولة الفلسطينية بعد موافقة حماس على نزع سلاحها، وتخلو الخطة من الحديث عن اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة، إلا في صيغة تقوم على آلية تعويض يديرها المجتمع الدولي. وملخص الخطة أن إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي، وفلسطين بسيادتها المحدودة هي الوطن القومي للفلسطينيين؛ ورشح نص البنود التسعة التالية من الخطة المتوقع إعلانها حزيران المقبل، كالتالي:

- ١- ستقام دولة فلسطينية ذات سيادة محدودة، عبر نصف الضفة الغربية وكل قطاع غزة.
- ٢- ستحتفظ إسرائيل بالمسؤولية الأمنية لمعظم الضفة الغربية ومعابر الحدود.
- ٣- سيبقى وادي الأردن تحت السيادة الإسرائيلية، وستتولى مهام السيطرة العسكرية عليه.
- ٤- ستذهب كافة الأحياء العربية في القدس الشرقية إلى الدولة الفلسطينية، باستثناء المدينة القديمة، التي ستكون جزءاً من القدس الإسرائيلية.
- ٥- أبو ديس، شرق القدس، هي العاصمة المقترحة لدولة فلسطين.
- ٦- ستشارك فلسطين والأردن الرعاية الدينية على مساجد المدينة القديمة.
- ٧- سيتم دمج غزة في الدولة الفلسطينية الجديدة، بشرط موافقة حماس على نزع السلاح.
- ٨- لا يوجد بند في خطة لـ"حق العودة" للاجئين الفلسطينيين، لكن سيتم إنشاء آلية تعويض وإدارة من قبل المجتمع الدولي.
- ٩- الاعتراف بإسرائيل كوطن للشعب اليهودي، وفلسطين بسيادة محدودة كوطن للفلسطينيين.

ومن جهته إتهم رئيس الوزراء القطري السابق، حمد بن جاسم، "دولاً عربية كبرى" بأنها تفرط بالقضية الفلسطينية والقدس المحتلة، وتدعم صفقة القرن وتؤيدها، دون أن يسمي الدول

المعنيّة، مكتفياً بالقول: "لست محرّجاً من ذكر الأسماء التي ساهمت في وصولنا لهذه الحالة، لكن ما زلت أتمنى أن يعودوا إلى رشدهم".  
 وشدّد على أنه "يفترض أن لا ثمن يساوي التفرّيط في المقدّسات والحقوق الوطنية؛ وموقفي من الحل السلمي واضح ويقوم على حفظ حقوق الفلسطينيين وبموافقتهم"؛ وقال: "للأسف دخلنا في نفق مظلم في عالمنا العربي، ليس في هذه القضية فقط رغم أهميتها، لكن في كل قضايانا الدولية والمحلية".

### فصل الإنساني عن السياسي بشأن غزة

وفي قضية متّصلة علمت صحيفة القدس أن "صفقة القرن" التي تقوم على أربعة أعمدة أساسية: إزاحة القدس عن طاولة التفاوض، وإنهاء قضية اللاجئين، وضم الكتل الاستيطانية الكبرى والإبقاء على جيش الاحتلال في كافة الأراضي المحتلة مع تواجد مكثف في منطقة الأغوار، بأن "الصفقة" تشمل كأحد تفرعاتها "معالجة الأزمة الإنسانية في غزة".  
 وتقوم معالجة الأزمة الإنسانية في غزة على أساس: "الاتفاق على هدنة طويلة الأمد مع حركة حماس تشمل تبادل الأسرى، وتعهد حماس بوقف حفر الأنفاق، والكف عن تطوير واستلام أسلحة متطورة وفتاكة، خاصة الصاروخية، والاحتفاظ بأسلحتها الخفيفة والمتوسطة"، على أن يتم في المقابل "تطعيم غزة على الفور بمعالجات طارئة لقضايا إنسانية معيشية (أقرب إلى خطة مارشال غزية)، مثل إنشاء محطات كهرباء توفر الطاقة لمدة ٢٠ ساعة على الأقل يوميا، وتقديم مئات الملايين من الدولارات لإسعاف الاقتصاد وتوفير فرص عمل، وإعادة بناء البنية الصحية والتعليمية التحتية، وبناء ميناء غزة، وتوسيع مسافة صيد الأسماك في البحر، ورفع الحصار، شريطة أن يتم الإشراف على هذه الخطة الأوروبيون".

كشفت مصادر دبلوماسية غربية عن وجود توافق متعدد الأطراف في شأن قطاع غزة، يقضي بفصل الإنساني عن السياسي، ما يسمح بتنفيذ مشاريع إنسانية حيوية في القطاع عن



طريق الأمم المتحدة، وجاء في تقرير لصحيفة "الحياة" اللندنية إن سلسلة اتصالات جرت أخيراً بين ممثلين عن الإدارة الأميركية والأمم المتحدة ودول عربية وغربية ذات علاقة بالوضع في غزة، تمخضت عن التفاهم على تنفيذ مشاريع إنسانية في غزة من خلال الأمم المتحدة، بعيداً من حركة "حماس"، وأوضحت أن الحركة تعهدت، من خلال دولة عربية، الحفاظ على الهدنة، ومنع شن هجمات من القطاع على أهداف إسرائيلية.

وقال مسؤولون في "حماس" لـ "الحياة" إنهم موافقون على فصل الإنساني عن السياسي في غزة؛ وأوضح مسؤول بارز في الحركة: "نطالب منذ زمن بفصل الإنساني عن السياسي في غزة لأن الربط بينهما يعيق حل المشكلات الإنسانية المتفاقمة في القطاع نتيجة الحصار المتعدد الأوجه".

ومن المتوقع أن تقرّ الأمم المتحدة سلسلة مشاريع بقيمة ٦٠٠ مليون دولار في القطاع في الأشهر الخمسة القادمة، وقالت المصادر إن إسرائيل جزء أساسي من هذه التفاهمات، وكان منسّق أعمال حكومة الإحتلال في الأراضي الفلسطينية كميل أبو ركن قدّم اقتراحاً للحكومة بتقديم "تسهيلات" للسكان في قطاع غزة.

وكان مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة (أوتشا) دعا الدول المانحة والمجتمع الدولي إلى "العمل على إنقاذ قطاع غزة فوراً ورفع الحصار عن سكانه قبل فوات الأوان"، وحذر من انهيار القطاعات الأساسية والحيوية في القطاع، خصوصاً البنى التحتية وقطاعي الصحة والتعليم، كما حذر سلطات الإحتلال من استخدام الرصاص الحي في تفريق المسيرات السلمية.

وقد جرت سلسلة اتصالات مؤخراً بين ممثلين عن الإدارة الأميركية والأمم المتحدة ودول عربية وغربية ذات علاقة بالوضع في غزة، تمخّضت عن التفاهم على تنفيذ مشاريع إنسانية في غزة من خلال الأمم المتحدة، بعيداً عن حركة حماس الحاكمة.

وقال مسؤولون في حماس إنهم موافقون على "فصل الإنساني عن السياسي" في غزة، ونقلت عن مسؤول بارز القول: "نطالب منذ زمن بفصل الإنساني عن السياسي في غزة لأن

الربط بينهما يعيق حل المشكلات الإنسانية المتفاقمة في القطاع نتيجة الحصار المتعدد الأوجه".

وقالت المصادر أن إسرائيل جزء أساسي من هذه التفاهات، وكان ما يسمّى بمنسّق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية كميل أبو ركن، قدم اقتراحاً للحكومة بتقديم تسهيلات واسعة" للسكان في قطاع غزة.

من جهته قال **عزام الاحمد**، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بخصوص الحديث الأميركي، حول تقديم تسهيلات لحل الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، في إطار صفقة القرن: "إن هذه الافكار هدفها سياسي للقفز عن عملية سلام جدية تنهي الاحتلال وتقيم الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وذلك بمعزل عن القيادة الفلسطينية وتبوترط بعض الأنظمة"، التي لم يسمّها، وبيّن أن هذه المؤامرة التي تستهدف القضية الفلسطينية تتطلب من حركة حماس تعزيز المصالحة وانهاء الانقسام وتمكين حكومة الوفاق من ممارسة مهامها بالقطاع.

من جهته قال القيادي في الجبهة الشعبية **ذوالفقار سويرجو**، محذراً: "لقد أساءت السلطة والرئيس ومستشاريه التقدير بإصرارهم على خطة معاقبة غزة لتنتشر الناس على حماس، ويبدو أن القطار قد ألق و لم يعد هناك مجال للتراجع، وأن ما جرى أدخلنا في ممر جديد بقدر ما يحمل من انتعاش اقتصادي كبير وضخم فإنه يحمل خطراً كبيراً مدمراً للمشروع الوطني المتعارف عليه حتى وإن رفضت حماس هذه الفكرة، واعتبرت أن خطوة الطلاق مع السلطة والرئيس بأنها خطوة تكتيكية ولن تؤثر على استراتيجيتها كجزء من المشروع الوطني، لأن الواقع الجديد المفعم بالمليارات وعشرات المشاريع كفيل بحرف المسار نحو مرحلة جديدة تقودها مصر ويرعاها الأوروبيون وبعض دويلات المنطقة والذي سينتهي بتطبيق خطة الاقليم التي تبناها ترامب والتي تسعى لتصفية القضية الفلسطينية وتقزيمها في دولة غزة الموسعة والواقعة تحت الوصاية المالية الدولية والتي سيكون من المستحيل التراجع عنها كون السلطة الشكلية التي ستنشأ من تحالف

رؤوس الاموال و بعض الطامحين للسلطة في غزة وبعيداً عن حماس التي ستكون في الخطوط الخلفية دون مقدرة على المشاركة في القرار إرضاءً لشروط الرباعية، إلا إذا تحوّلت حماس عن موقفها وذهبت نحو الانخراط في المشروع الدولي (التقية)".

وفي السياق ذاته شدّد سويرجو: "إن في الجهة الأخرى من الوطن سيكون هناك شركاء سينضمون بحصة نصف الضفة الغربية وأجزاء من القدس ليشكّلوا كياناً مشوّهاً سياسياً ولكنه سيلقى الدعم من كل الأطراف بهدف إعلان إنهاء الصراع و البدء في مشروع الشرق الاوسط الجديد بقيادة إسرائيل ومصر والسعودية والإمارات وبعض اللاعبين الكومبارس".

وختم القيادي: "القطار أقلع ولم يعد هناك وقت للترقيع أو المناورة أو التذاكي، في ظل جبهة داخلية منهكة وسلطة ضعيفة ومحيط متشوق للبدء في مشاريع المليارات، صفقة القرن بدأت ونحن وللأسف أبطالها".

وفي نفس الشأن قال **خبير عسكري** إسرائيلي إن "استمرار الأزمة الإنسانية في قطاع غزة يتطلب دخول جهات إقليمية ودولية على الخط، وعدم إبقائها مقتصرة على التدخل الإسرائيلي، عبر إصدار قرار دولي للتوصل إلى صيغة تضع حدا للعنف المتجدد في غزة بين حين وآخر، دون الإصرار على تنازل حماس عن سلاحها".

وأضاف رون بن يشاي في مقاله بصحيفة يديعوت أحرونوت، أن "هذا التوجه قد ينجح من خلال إدارة مصرية، ومراقبين من الأمم المتحدة والجامعة العربية، يقومون بتشكيل جهاز سلطوي مدني مشترك بين حماس والسلطة الفلسطينية، على أن تكون هذه الترتيبات في غزة بعيدة عن كونها حصرية بالدور الإسرائيلي، ومع ذلك فإن إمكانية التوصل لتطبيق هذه الصيغة تساوي المخاطرة بها".

وأشار بن يشاي أنه "بعد سقوط العشرات من الفلسطينيين، والانتقادات الدولية التي تلقتها إسرائيل، تبدو أحداث غزة أبعد من نهايتها، ورغم أن حماس وإسرائيل غير راغبتين بالدخول في مواجهة ضارية، فإنهما قد تذهبان إليها، وتتسبب بدمار وخسائر لا تحصى".

وقال الكاتب، وهو وثيق الصلة بالمؤسسة العسكرية الإسرائيلية إن "صعوبة تخيل وقوع مثل هذه المواجهة الصعبة دفعت الجيش الذي لحقت به المخابرات في إسرائيل لتقديم صيغة إنسانية لحل المشكلة القائمة في غزة، تتضمن حلولاً لمشاكل المياه والصرف الصحي والصحة والكهرباء، بجانب انتعاش اقتصادي وتقليص معدلات البطالة".

وأضاف: "كل ذلك من شأنه تهدئة السكان، وهو ما يعيشه الفلسطينيون في الضفة الغربية، ويجعلهم لا ينضمون لسلسلة المسيرات التي يشتعل بها قطاع غزة وحده، هذا الانتعاش الاقتصادي لغزة مطلوب منه إبداء دور أكبر لمصر والسلطة الفلسطينية". وأوضح الكاتب أن الاجتماعات ناقشت توزيع حصص كل دولة بالتبرع المنوط بها، من أجل تحسين الوضع الإنساني والاقتصادي في غزة، لتخفيض معدلات العنف الذي قد يشهده القطاع في أي لحظة وفق وصفه.

### معهد أبحاث الأمن القومي INSS

اعتبر كوبي ميخائيل، وهو باحث كبير في "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، أن على إسرائيل وبإمكانها التوصل إلى تسوية مع حركة حماس بكل ما يتعلق بقطاع غزة، قال جنرال إسرائيلي إن "الوضع القائم في قطاع غزة اليوم قد يتطلب من إسرائيل التوصل لترتيبات سياسية ما مع القطاع، في ظل استمرار المسيرات الحاصلة على حدوده، شرط أن يبقى كيانا مردوعاً مكبوح الجماح".

وأوضح كوبي ميخائيل، الباحث الإسرائيلي في معهد أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، في دراسة بحثية عاجلة، والرئيس السابق لشعبة الأبحاث الفلسطينية بوزارة الشؤون الإستراتيجية؛ أن "ما قد يسرّع بإيجاد هذه الترتيبات السياسية مع غزة أن حماس تجد نفسها في ضائقة جدية لأربعة أسباب: فشل المصالحة مع فتح، الوضع الإنساني الصعب في القطاع، وما يسفر عنه من إحباط متواصل بين الفلسطينيين، ومواصلة فقدانها لمقدراتها العسكرية الإستراتيجية كالأنفاق، وعدم وجود رغبة لديها بالذهاب لمواجهة عسكرية مفتوحة مع إسرائيل".

وأكد أن كل هذه الأسباب "تجعل المسيرات تخدم عدة أهداف إستراتيجية لحماس، وعلى رأسها توجيه الإحباط في نفوس الفلسطينيين باتجاه إسرائيل، بجانب لفت أنظار المجتمع الدولي نحو غزة، والعمل على نزع شرعية إسرائيل عبر زيادة أعداد الضحايا الفلسطينيين، ما يعني أن استمرار المسيرات الشعبية الفلسطينية على طول الحدود مع قطاع غزة تذكر الإسرائيليين بأن هذا القطاع ما زال يشكل تحدياً استراتيجياً لإسرائيل".

وأشار إلى أنه "في ظل عدم رغبة إسرائيل بالعمل لتفكيك حماس، وعدم إعادة احتلال القطاع من جديد، فإن بقاء هذا الكيان المعادي على حدود إسرائيل يتطلب تصميم خطة إستراتيجية لصياغة العلاقات معه، بما في ذلك التوصل لتفاهات أمنية تحفظ الهدوء القائم على حدودها فترة طويلة من الزمن، من خلال جهد إسرائيلي بمساعدة مصر والمجتمع الدولي".

وأكد أن "بإمكان إسرائيل الذهاب لإيجاد خطة لترتيبات معينة أمام حماس، دون الاعتراف المتبادل بينهما، عبر إيجاد قناة اتصال غير مباشرة، وهذه الخطة تهدف لتوفير الحلول اللازمة لمعالجة الأزمة الإنسانية المتفاقمة في غزة، ومحاولة كبح جماح حماس عن التوجه لتصعيد الهجمات ضد إسرائيل، وربما تحسين سيطرتها المدنية في غزة".

والمح إلى أن "أهم شرط في نجاح هذه الخطة يكمن بتجاوز العنوان المتمثل في السلطة الفلسطينية، وعدم حاجة إسرائيل للتباحث معها في تفاصيل الخطة؛ لأنه آن الأوان للاعتراف بأن هناك كيانات فلسطينيين في غزة والضفة، ويجب التعامل مع هذا الواقع القائم، والتفريق بين السياسة الإسرائيلية مع السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية عن نظيرتها أمام حماس في قطاع غزة".

وقال ميخائيل، المتخصص في شؤون الحرب والإستراتيجية والأمن القومي، إن "هذه الترتيبات التي يجري الحديث عنها يمكن وصفها بأنها أفكار أولية لعقد هدنة طويلة المدى مع حماس، ورغم أن الحديث عنها تكرر في السنوات الأخيرة بين الجانبين، لكن لعلها المرة الأولى التي تتضح فيها الظروف جيداً لإمكانية تحقيقها، حتى لو تضمنت اعترافاً ضمناً من قبل

إسرائيل بشرعية وجود حماس، وسيطرتها على القطاع، في ظل الضائقة غير المسبوقة التي تعيشها الحركة".

وأشار إلى أن "الظروف القائمة في غزة اليوم تشكل دوافع جدية لإنجاز هذه الهدنة، رغم وجود معارضة لها داخل بعض قواعد حماس وقياداتها؛ ومن أجل إنجاحها فإن إسرائيل مطالبة بتجنيد المجتمع الدولي، لا سيما الاتحاد الأوروبي، لمحاولة إيجاد صيغة توافق بين المواقف المتباينة بين حماس والسلطة الفلسطينية".

وأكد أن "البقاء على الصيغة القديمة ذاتها بحصر إدخال المساعدات المالية لقطاع غزة عبر السلطة الفلسطينية في رام الله تبقي على الواقع الإشكالي ذاته في القطاع، خاصة أن الأفق السياسي ما زال مسدودا بين الفلسطينيين والإسرائيليين".

وأكد أن "المرحلة الأولى في هذه الخطة تتمثل بإيجاد جهاز رقابي يتأكد من عدم وصول الأموال المتبرع فيها عالميا إلى استخدامات خاطئة، وربما يمكن تحويل بعض أموال الضرائب من إسرائيل الى قطاع غزة، مع إمكانية توسيع صلاحيات حماس في كيفية توجيه الأموال التي يتم التبرع بها من خلال وجود الجهاز الرقابي ذاته".

وأن "إسرائيل يمكن لها أن تضم مصر بجانبها كشريكة أساسية، لضمان تطبيق الاتفاق مع حماس، على أن يشمل ذلك إقامة مناطق صناعية على حدود القطاع، وزيادة حجم البضائع، وتسهيل خروج المرضى للعلاج في الخارج، ومنح التصاريح الإضافية للتجار لدخول إسرائيل".

وختمت الدراسة بالقول "صحيح أن حماس ليست مستعدة لتفكيك سلاحها مقابل هذه التسهيلات ضمن الحديث عن الهدنة، ولكن يمكن التوافق معها على عدم زيادة قدرتها العسكرية، ووقف أي مشاريع جديدة في مجال التسليح والتخطيط لشن العمليات الهجومية ضد إسرائيل، في جميع المجالات: البحرية والبرية والجوية، مع العلم أن مثل هذه الفرضية الخاصة بالهدنة قائمة على قاعدة أنه لا مجال لعودة السلطة الفلسطينية للحكم في قطاع غزة، على الأقل في المدى المنظور".

وتابع أنه "بمقدور إسرائيل، بمساعدة مصر وتدخل المجتمع الدولي، أن تطور أجهزة تسوية وتعامل مقابل حماس، حتى بدون اعتراف متبادل ومن دون علاقة مباشرة. ويفترض بأجهزة التسوية هذه أن توفر رداً ناجحاً وسريعاً من تلك الموجودة اليوم بما يتعلق بالضائقة الإنسانية في أراضي القطاع، ولجم محاولات حماس للمس بإسرائيل، وحتى تحسين قدرتها على الحكم المدني في قطاع غزة"، وأنه لا يوجد بالضرورة تناقض في هذه المعادلة.

ودعا إلى مواصلة المؤامرة الإسرائيلية ضد المصالحة الفلسطينية، بحيث أن الإستراتيجية المقترحة هي السعي إلى تسوية مع حماس، من خلال تقويتها وإمكانية أن يسبب ذلك إضعاف مكانة السلطة الفلسطينية، كنتيجة لدفع التسوية على أساس مبدأ الهدنة الطويلة الأمد مع حماس. وكرّر أنباء ترددت في الإعلام الإسرائيلي مؤخراً بأن حماس بعثت برسائل إلى إسرائيل، في الأشهر الأخيرة، وتقضي باستعداد الحركة للتوصل إلى هدنة طويلة الأمد مع إسرائيل، ورفضتها الأخيرة.

ودعا إلى أنه في المرحلة الأولى لتطبيق تسوية كالتالي يقترحها، أن يُشكل جهاز مراقبة استخدام أموال الدعم، ودراسة إمكانية تحويل قسم من أموال الضرائب والجمارك، التي تجبها إسرائيل لمصلحة الفلسطينيين، إلى القطاع. وخلص الباحث إلى أنه "بمقدور إسرائيل احتواء كيان معاد مجاور لها، شرط أن يكون ملجوما ومرتدعا وقادرا على العمل كسلطة".

### خمسة سيناريوهات محتملة للوضع القائم في قطاع غزة

الخبير العسكري بصحيفة "إسرائيل اليوم"، يوآف ليمور، وضع خمسة سيناريوهات محتملة للوضع القائم في قطاع غزة، أولها أن يتراجع الرئيس عباس عن إجراءاته العقابية ضد غزة، ويجمّد طلبه الخاص بنزع سلاح حماس، ثانيها أن تتنازل حماس وتقوم بتسليم سلاحها للسلطة الفلسطينية، وثالثها أن تتوصل حماس وإسرائيل لترتيبات سياسية طويلة المدى تشمل إعادة

إعمار القطاع، مقابل أن تتوقف الحركة عن تنفيذ هجمات مسلحة، رابعها أن تستمر المسيرات الشعبية على حدود غزة، وخامسها أن تذهب حماس في النهاية لتوجيه النار نحو إسرائيل. وأضاف في تحليله أن "حماس ستفضل الخيار الرابع، لكن الاختبار سيكون في الميدان، رغم أن حماس تخشى على سلطتها في غزة في حال تدهورت الأمور لمواجهة مسلحة مفتوحة مع إسرائيل".

وأكد أن "الردع الإسرائيلي ما زال ساري المفعول مع غزة، لكن تطورات الأرض قد تقدم مفاجآت غير متوقعة، ما يجعل قوات الجيش مستتفزة على طول الحدود الجنوبية فترة من الزمن؛ تحسبا لأي طارئ؛ لأن السنوات التسعة الماضية لم تشهد أي شهر رمضان هادئ أو مستقر أمنيا، وعلى أمل أن يكون هذا العام أقل توترا، رغم وجود العديد من عوامل الانفجار قائمة في المناطق".

من جهته ألون بن دافيد، الخبير العسكري للقناة العاشرة، كتب قائلا إن "إسرائيل تنتظر انهيار حماس في غزة كي تذهب إلى الحرب، ما يحتم عليها أن تفاضل بين خيارين: التوصل لترتيبات سياسية تخفف الضغوط عن غزة، أو استمرار تجاهل المعاناة القائمة هناك، والتسبب بمواجهة جديدة ليس فيها ما قد نحققه من إنجازات".

ونقل عن كبار ضباط الجيش، أنهم "قلقون من تطورات الوضع في غزة بدرجة القلق ذاتها التي رافقتهم حين تدهورت الأمور مع إيران مؤخرا؛ لأنهم يسمعون بأذانهم قنبلة غزة المتكتكة آخذه بإصدار دقائقها الأخيرة، وهم يدركون أن إسرائيل إن لم تفعل شيئا فإنها ستنفجر في وجهها، عاجلا أو آجلا". وإن كبار الجنرالات الإسرائيليين يعتقدون أن التعامل مع عدو لديه ما يخسره أفضل من عدو يائس محبط كما هو الوضع مع حماس في غزة؛ لأنه في أحسن الأحوال من المواجهة القادمة مع حماس فإن إسرائيل ستعود للنقطة ذاتها التي تقف فيها اليوم، كما حصل في الجرف الصامد، وبخسارة إضافية تتمثل بمقتل مئة من جنودها".



## تركيا واسرائيل

فيما تشهد العلاقة بين الطرفين أزمة متجددة، أعلن عضوا كنيست عن حزبيّ الليكود والمعسكر الصهيوني، عن نيّتهم تقديم مقترح قانون في الكنيست للاعتراف بـ"ارتكاب تركيا مجازر إبادة شعب بحق الأرمن".

والكنيست لم يعترف بمجازر الأرمن انطلاقاً من التثبت من وجودها أو ارتكاب الجيش التركي لها، إنما انطلاقاً من مقارعة تركيا في ظل طرد السفير الإسرائيلي من تركيا على خلفية المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال في قطاع غزة.

وحسب صحيفة معاريف عرقلت الخارجية الإسرائيلية لحد الآن، مساعي إسرائيلية سابقة للاعتراف بالمجزرة، خشيةً من أن تتأثر العلاقات الإسرائيلية - التركية - الأذرية بذلك.

وكان وزير التعليم الإسرائيلي، نفتالي بينيت، قد أكد أنه توجّه لرئيس الكنيست بطلب خاص للموافقة على اعتراف إسرائيل رسمياً بما سماها "الكارثة الأرمينية" التي ارتكبتها تركيا؛ وكان لافتاً استخدام بينيت لفظة "الكارثة" التي تستخدم في إسرائيل حصراً على الهولوكوست.

وأضاف بينيت أنه في إطار الخطوات التصعيدية، توجّه، إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، لنقاش الاعتراف بحق الأقلية الكردية بالحصول على حكم ذاتي والاعتراف به. وفي حال تحوّلت المناكفات السياسية الإسرائيلية إلى مشاريع قوانين، فإن إسرائيل تسعى إلى توظيف مآسي الشعبين الكردي والأرمني وحقوقهما في صراعها مع تركيا، التي تقيم معها علاقات عسكرية ودبلوماسية وطيدة جداً، رغم تراجعها منذ مجزرة إسرائيل بحق أسطول الحرية عام ٢٠١٠.

وكان الرئيس أردوغان، قد وصف إسرائيل بأنها "دولة إرهابية"، وكانت الأحداث في غزة قد فجّرت خلافاً دبلوماسياً بين تركيا وإسرائيل، حيث تبادل البلدان طرد كبار الدبلوماسيين، وتبادل أيضاً أردوغان الانتقادات اللاذعة على تويتر مع رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو.

وبرغم لهجة الخطاب الحادة، أظهرت إحصاءات صندوق النقد الدولي أن إسرائيل كانت عاشر أكبر سوق للصادرات التركية في ٢٠١٧ حيث اشترت سلعا بحوالي ٣,٤ مليار دولار. ومن جهته قلل وزير مالية العدو موشي كحلون، من تأثير التصعيد الإسرائيلي التركي على العلاقات الاقتصادية البيئية، وقال إن العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل مهمة ولن تتضرر جزاء الأزمة الدبلوماسية التي أعقبت المجزرة على حدود غزة، وأرجع أسباب الأزمة، إلى الأزمات الداخلية التي يواجهها الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان.

ويشير غياب موقف موحد حول كيفية الرد المحتمل على "التصعيد التركي" إلى تباينات داخل حكومة العدو حول الأمر، واعتماد التصريحات على المناكفة والمقارعة بدلاً من خطة مدروسة للرد.

يأتي ذلك، بينما اتهم وزير التعاون الإقليمي والدولي الإسرائيلي، تساحي هنجبي، تركيا بخرق اتفاق المصالحة المبرم مع إسرائيل عام ٢٠١٦، بخصوص وجود قيادات حركة حماس في تركيا.

ويشن مسؤولون إسرائيليون هجوماً كثيفاً على الرئيس التركي، منذ إعلانه عن طرد السفير والقنصل الإسرائيليين من أنقرة وإسطنبول وتصوير السفير أثناء تفتيشه بشكل مكثف في المطار أثناء مغادرته، وهو ما وصف في إسرائيل بأنه "إهانة"، ردت عليها إسرائيل بإهانة السفير التركي في إسرائيل عند دخوله الخارجية الإسرائيلية عبر الطلب منه إخراج بطاقة هويته.

وقال أردوغان "لن نسمح قط بأن تغتصب مدينة القدس من قبل إسرائيل"، وأوضح أن العالم يواجه جريمة كبيرة ضد الإنسانية في فلسطين، مشيراً إلى أن تركيا "لن ترضى عن ظلم إسرائيل حتى لو أغمض العالم عيناه عما يحصل هناك".

وحذر أردوغان من أن الصمت عن الممارسات الوحشية وغير الإنسانية لإسرائيل سيتسبب في فتح باب خطيرة للغاية، وأشار إلى أن نقل الولايات المتحدة الأميركية سفارتها من تل أبيب إلى القدس دون الاكتراف بقرارات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية، "زاد الحكومة الإسرائيلية

غطرسة"، وأضاف "لو أنّ ما تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين حدث في مكان آخر بالعالم لقامت المنظمات الدولية والدول ولم تقعد، إلا أنّه مع الأسف قوبل بلا مبالاة كبيرة".

### ما بعد الرئيس عباس

على خلفية ما تناقلته وسائل الإعلام عن الوضع الصحي للرئيس عباس (٨٣ عاماً)، ورغم أن المدير الطبي للمستشفى الاستشاري برام الله، سعيد السراحنة، أكّد أنه بصحة جيدة اولت الأجهزة الأمنية للعدو أهمية كبيرة لهوية الوريث، وتتعامل مع هذه الفترة وكأنها "بداية النهاية لسلطة عباس، رغم عدم وضوح مدتها".

وبحسب المحلل العسكري لصحيفة "هآرتس"، فمن الجائز الافتراض، في ظل النجاحات السياسية والأمنية لحكومة نتنياهو، أن يدعو "اليمن" الإسرائيلي إلى استغلال الوضع وتنفيذ "تغييرات من جانب واحد" في العلاقة مع السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. وفي المقابل يعتقد قادة الأجهزة الأمنية أن "العكس هو الصحيح"، وأن "التنسيق الأمني مع عباس وأنصاره ينظر إليه كذخر إستراتيجي من المهم جدا أن يحافظ عليه أيضا في فترة وريثه أو وريثه".

وأنه "في غياب الحل السياسي الدائم من الأفق، وعدم جاهزية الطرفين لتقديم تنازلات متبادلة، فإن العلاقات الأمنية مع أجهزة السلطة الفلسطينية تساعد في منع التدهور، ويؤكد ذلك عشرات الحالات التي قام بها عناصر أمن السلطة في إخراج إسرائيليين دخلوا مناطق السلطة عن طريق الخطأ دون أن يتعرضوا لأي إصابة، بناء على سياسة عباس؛ كما تواصل السلطة، لاعتباراتها، اعتقال ناشطي حركة حماس، بينما كان بعضهم يخطط لتنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية".

وأبرز "هرئيل" حقيقة أنه في حال قرّر عباس الاستقالة أو اضطرته الحالة الصحية للاستقالة فإن هوية الوريث لا تزال غير معروفة، خاصة وأنه يمسك بثلاثة مناصب مختلفة

"رئيس السلطة، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس حركة فتح"، الأمر الذي من شأنه يعقد الصراع على وراثته.

وبحسب تقديرات الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية فإنه قد يتسلم مهام منصبه، ولفترة مؤقتة، مجموعة تضم كبار المسؤولين في حركة فتح، وذوي التجربة الدبلوماسية وممثلين عن أجهزة الأمن، وبعد ذلك تتقرر هوية الرئيس الجديد للسلطة؛ وضمن الأسماء التي ترد في هذا السياق، رئيس جهاز الأمن الوقائي السابق جبريل الرجوب، ومحافظ نابلس محمود العالول، ورئيس المخابرات العامة ماجد فرج.

وكان مصدر طبي قد قال من داخل المستشفى الاستشاري بمدينة رام الله، أن الرئيس عباس "سيبقى بالمستشفى أكثر من يوم؛ لمراقبة حالته الصحية؛ وهو موجود في قسم القلب، ويعاني ارتفاعاً حاداً في حرارته".

وأكدت مصادر أخرى أنه يعاني من التهاب رئوي، والآن في الصدر، وأشارت إلى أن حالته الصحية خطيرة، وأن حرارته مرتفعة جداً وأنها لم تتخف منذ لحظة دخوله المستشفى؛ وأن نقله إلى المستشفى جاء بعد ضعف أصابه وأدى إلى فقدانه القدرة على ممارسات يومية كالمشي وصعود الدرج دون مرافق. وأن طاقماً أميركياً يشرف على حالة عباس، وأنه سيتم نقله إلى الولايات المتحدة الأميركية إذا ما استمرت حرارته بالارتفاع.

وباتت صحة عباس (٨٢ عاماً) محط أنظار، بعد خضوعه لفحوصات طبية، في شباط الماضي، بالولايات المتحدة الأميركية، أكد لاحقاً أن "نتائجها إيجابية ومطمئنة".

### دعوة لعصيان مدني ضد السلطة

وجّه الأب مانويل مسلم، رجل الدين المسيحي وعضو الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة المقدسات انتقادات لاذعة للمسؤولين في السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير لما يجري ضد الموظفين في قطاع غزة من قطع للرواتب ومحاصرة المدنيين.

ودعا جماهير الشعب الفلسطيني في مدينة رام الله بالضفة المحتلة إلى العصيان المدني السلمي ضد السلطة الفلسطينية تحت شعار (لا لموت غزة قهراً).

وقال مسلم: "يجب كسر حصار رام الله لغزة وكسر ارادة محاصريها، وعلى أبناء شعبنا أن ينصبوا الخيام قرب المقاطعة حبا لأهل غزة، فهي تستحق أن نبدأ بالعصيان المدني السلمي على السلطة حتى فك الحصار وحصولها على جميع حقوقها الوطنية".

وفيما يتعلق بتصريحات مسؤولي السلطة التي تطالب حماس إما تسليم غزة أو استلامها بشكل كامل قال: "اسمعي يا منظمة التحرير وجميع مؤسسات السلطة والمسؤولين، فلسطين من بابها إلى محرابها ليست بقرة حلوبا لأحد فيكم ولا هي حَرْثًا لأحد فيكم وثرواتها ليست بضاعة في دكاكين أهلکم، فلا بطون شعبها تنتظر منكم طعاما ولا ماء ولا شرابا، فالطعام والماء والشراب، طعامهم وشرابهم؛ ولا مَرْضاهم تنتظر تبرعا منكم بحبة دواء واحدة للعلاج، فالدواء دواؤهم؛ ولا أطفالها ينتظرون أن تعلموهم حرفا من لغتكم الهابطة فالعلم والكتب والتكنولوجيا حقهم بلا منازع؛ ولا بناتها بحاجة إلى قرش واحد مهرا، فالمال مالهن ومهرهن، وانتم "تَحُوشون" وتستأثرون بكل شيء وهي ليست لكم بل لهم ولهن، وَمَنْ فَعَلَ ذلك كان سارقا".

وأضاف: "يجب أن يخاف المسؤولين في السلطة من بطون الجياع في غزة؛ وآهات متألّمي غزة؛ وحجارة شباب وأطفال غزة؛ وإلا فأنتم أغبياء لا تدركون أبعاد ثورة عُنفوانها وخطرها وألمها على الأمن القومي الفلسطيني والسلم الاهلي في فلسطين، أنتم بذلك تدفعون الشعب إلى الانفجار والحرب الاهلية".

واتّهم الأب مسلم قيادة السلطة الفلسطينية لعدم فهمها لحديث النبي محمد صلى الله عليه وسلم "أنصر أخاك ظالماً او مظلوماً"، حيث قال مسلم: "الشعب هو السلطة عليكم ويأمركم بفك الحصار، وتصرفاتكم أوقعت عليهم ظلما فوق ظلم الحصار "الإسرائيلي" لأنكم لم تفهموا ولم تعملوا بالحديث النبوي.

وأشار إلى ان السلطة لم تعط كل ذي حق حقه ولا حضنت طفلا فلسطينيا ربما يكون هو القاضي الذي يحكم عليهم بهذه الجريمة التي يقترفونها بحقه وحق اهله.

كما طالب الأب مسلم المسلمين والعرب في العالم أجمع بأن يراقبوا أموالهم التي يتبرعوا بها للفلسطينيين خوفاً من "ربابة ربة البيت تصب الخلّ في الزيت".  
 كما وجّه رسالة إلى المسيحيين داعياً إياهم إلى أن نصره للإنسان المسحوق وإلا فسيسقط الانجيل لأن احترامهم أصبح على المحكّ.  
 وفي رسالة وجّهها إلى الاحتلال الإسرائيلي قال: "غزة تتحداهم و"إسرائيل" وظلمها إلى زوال وستبقى غزة تلعب على شواطئ البحر رمالها".

### بناء سياج حول مطار جديد في إيلات

أعلن مسؤول في جيش الاحتلال أن إسرائيل أنهت بناء جزء من سياجها الحدودي من الجهة الشرقية مع الأردن وتقوم ببناء غلاف دفاعي فريد من نوعه حول مطار مدني جديد في إيلات في ما يشكل "شبكة" لحمايتها من الصواريخ.

وقال أن الحدود الشرقية لإسرائيل هادئة نسبياً مع الأردن" الذي ترتبط معه بمعاهدة سلام، وفي السنوات الأخيرة بدأت إسرائيل ببناء مطار "رامون" الدولي في وادي تمناح". وتابع: "ومن أجل التشغيل السليم للمطار يتطلب ذلك بناء غلاف دفاعي حول المطار على طول الحدود الشرقية للأردن، يتضمن شبكة أسيجه بارتفاع ٢٦ متراً مضادة للصواريخ هي الأولى من نوعها، وهي ابتكار فريد من اختراع وحدة الهندسة في الجيش الاسرائيلي" وتكلفتها نحو ٦٠ مليون شاقل اي نحو (١٧ مليون دولار).

بنت إسرائيل خلال العامين الماضيين جداراً بطول ٣٤ كيلومتراً على الحدود مع الأردن بارتفاع ٦ أمتار، ثلاثة أمتار منها مبنية بالإسمنت بتكلفة إجمالية بلغت ٢٨٨ مليون شاقل أي نحو (٨٢ مليون دولار)، وفق المصدر نفسه.

وقال بنيامين نتانياهو: "ان السياج الجديد هو استمرار للسياج الذي بنى على طول الحدود المصرية ومنع دخول المهاجرين غير الشرعيين الى إسرائيل والحركات الارهابية المختلفة".

## أرقام صادمة في غزة

أكد النائب جمال الخضري رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار أن المجتمع الدولي مُطالب بموقف حاسم من حصار غزة غير القانوني وغير الأخلاقي وغير الانساني، واتخاذ موقف ضاغط على الاحتلال لإنهاء الحصار.

وقال إن "الحد الأدنى وبشكل عاجل إنهاء كامل للحصار المفروض على قطاع غزة". وتحدث عن أرقام صعبة ومرعبة، حيث ٨٠٪ تحت خط الفقر، وأربعة ساعات يومياً تصل الكهرباء للمواطن وأحيانا أقل، فيما ٩٥% من المياه غير صالحة للشرب، فيما ربع مليون عامل مُعطل عن العمل، وآلاف الخريجين بلا أدنى حق من حقوقهم في إيجاد فرص عمل مناسبة تعطي الأمل لهم ولأسرهم، ومعدلات البطالة بين الشباب تقترب من ٦٠٪، فيما معدل دخل الفرد اليومي دولارين فقط.

وبيّن أن مليون ونصف يعيشون على المساعدات، منهم مليون لاجئ مهجرين مع كل اللاجئين في حال استمرت أزمة الأونروا، مبيناً أن أكثر من ٥٠٪ من الأدوية رصيدها صفر في المستشفيات.

وأشار إلى أن هذا الواقع الأكثر من صعب، لا يمكن أن يستمر، ويجب أن تنتهي كل الأزمات الانسانية والاقتصادية، لينظر العالم كيف يعيش مليوني فلسطيني في غزة في اكبر سجن في العالم محروم من أبسط الحقوق الانسانية.

ومن جهته قال **علي الحايك** رئيس جمعية رجال الاعمال بغزة إن المؤشرات الاقتصادية تظهر ارتفاع غير مسبوق في نسب البطالة والفقر بالتزامن مع حالة الشلل التام التي تصيب كافة مناحي الحياة في قطاع غزة ؛ وأضاف أن نسبة البطالة في القطاع وصلت لـ ٤٩٪ خلال الربع الأول من العام ٢٠١٨ وهي الاعلى منذ فرض الحصار الاسرائيلي على غزة منتصف

العام ٢٠٠٦، بسبب انعدام فرص التشغيل للعمال والخريجين والنقص الشديد في السيولة النقدية، وضعف القدرة الشرائية في الأسواق، وتراجع الصفقات التجارية الداخلية والخارجية. وأوضح أن غزة تموت فالبطالة طالت ٢٥٦ ألف شخص في قطاع غزة ناهيك عن وجود ١٨٠ ألف خريج بدون وظائف محذراً من حالة احباط كبيرة تسيطر على السكان في ظل عدم قدرة كثير من الأسر توفير احتياجاتهم الاساسية. وأشار إلى أن المحلات التجارية أصبحت فارغة من المستهلكين في غزة فلا بيع ولا شراء في شتى المجالات التجارية إلا ما ندر، ويقتصر الطلب فقط على المواد الغذائية، في حين أن باقي العمليات التجارية تشهد نوعاً من التوقف . ودعا جميع الجهات المسؤولة للتدخل بشكلٍ عاجلٍ لإنقاذ سكان غزة من كارثة حياتية تتعمق يوماً بفعال اشتداد الحصار الاسرائيلي على القطاع، وعدم إيجاد حلول فعلية لأزمات غزة الاقتصادية والانسانية والاجتماعية.